



الجلسة العامة ٨٥

الخميس، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠. البند ١٨٢ من جدول الأعمال

تأبين دولة السيد إيوناتانا إيوناتانا، رئيس وزراء
توفالو الراحل

مشروع القرار (A/55/L.56/Rev.1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تشرع الجمعية العامة
الآن في النظر في مشروع القرار A/55/L.56/Rev.1.
أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد جين يانغ جيان (وكيل الأمين العام لشؤون
الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات) (تكلم بالانكليزية): قبل
البت في مشروع القرار A/55/L.56/Rev.1، أود أن أبلغ
الأعضاء بأن مشروع القرار يدعو، في جملة أمور، إلى اتباع
نهج متكامل ومنسق وشامل ومتوازن في تنفيذ إعلان الألفية.
وهو يدعو جميع الأجهزة والمنظمات والهيئات ذات الصلة في
منظومة الأمم المتحدة إلى المشاركة في متابعة مؤتمر القمة.
ويدعو الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة في
منظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز وتكييف أنشطتها وبرامجها
واستراتيجياتها المتوسطة الأجل، حسب الاقتضاء، لتأخذ في

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن نتناول البنود
المدرجة في جدول أعمالنا، يجزني القيام بواجب تأبين رئيس
وزراء توفالو الراحل، دولة السيد إيوناتانا إيوناتانا، الذي
توفي في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

ففي أيلول/سبتمبر تحديدا من هذه السنة استمعت
الجمعية العامة إلى البيان الذي أدلى به بمناسبة قبول توفالو
بصفقتها الدولة العضو المائة والتاسعة والثمانين في الأمم
المتحدة.

فبالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أتقدم بتعازينا إلى
حكومة وشعب توفالو وإلى أسرة السيد إيوناتانا إيوناتانا
المفجوعة.

أدعو الممثلين إلى الوقوف مع التزام الصمت لمدة
دقيقة حدادا على السيد إيوناتانا إيوناتانا.

الترم أعضاء الجمعية العامة الصمت لمدة دقيقة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا
تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد
أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات
بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

اعتمد مشروع القرار A/55/L.56/Rev.1 (القرار

١٦٢/٥٥).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد اعتمدنا للتو مشروع القرار المتعلق بمتابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية. ولم يكن التوصل إلى توافق الآراء ممكنا بدون التعاون والدعم من جميع الوفود. وأعتقد أن الأعضاء أثبتوا أن مؤتمر قمة الألفية قد أوجد بالفعل زخما وروحا جديدة من الإرادة السياسية ستساعدنا على تحقيق الأهداف المحددة في الإعلان.

وأود أن أشكر مرة أخرى جميع الوفود على ما تحلّت به من مرونة. وأعتقد أنه من خلال هذا النوع من بناء توافق الآراء والعمل الجماعي يمكننا إحراز تقدم بشأن العديد من المسائل، وإني أتطلع إلى مواصلة العمل مع الوفود بشأن متابعة مؤتمر القمة.

بهذا تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٨٢ من جدول الأعمال.

البند ٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

مشروع قرار A/55/L.64

(أ) تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ:

مذكرة من الأمين العام (A/55/649)

مشروع القرار A/55/L.38/Rev.1

و A/55/L.54

الاعتبار متابعة مؤتمر القمة. ويطلب من الهيئات المعنية أن تنظر على وجه الاستعجال في كيفية وجوب الربط بين الإعلان وعملية ميزانية فترة السنتين والخطة المتوسطة الأجل.

وإذا ما اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار A/55/L.56/Rev.1، فإن الأمين العام سيكفل التنسيق على نطاق المنظومة للمساعدة على تنفيذ الإعلان وسيحدد، في إطار لجنة التنسيق الإداري، وسائل مبتكرة لتعزيز التعاون والاتساق في كل منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، سيطلب من الهيئات المختصة لدى منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة أن تنظر في كيفية ربط تنفيذ الإعلان بعملية ميزانية فترة السنتين والخطة المتوسطة الأجل.

ونتائج المشاورات مع المنظمات في إطار منظومة الأمم المتحدة ستطلع عليها الجمعية العامة في سياق التقارير السنوية وتقارير فترة الخمس سنوات المطلوبة في الفقرتين ١٨ و ١٩ من مشروع القرار A/55/L.56/Rev.1، التي سيعدها مكتب الأمين العام.

وإذا ما اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار A/55/L.56/Rev.1، فإنه لا يتوقع حاليا أن تظهر متطلبات موارد إضافية في ميزانية السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وإذا ما ظهرت متطلبات إضافية في وقت لاحق، فإنها ستبلغ للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة في سياق نظرها في بنود جدول الأعمال المتصلة ببرنامج الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ و لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبنت الجمعية الآن في مشروع القرار A/55/L.56/Rev.1.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/55/L.56/Rev.1.

جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جورجيا، غيانا، كرواتيا.

واستجابة لرغبة جميع أعضاء الأمم المتحدة الذين طلبوا مني أن أفعل ذلك، أود أن أعرب مجددا عن تقديرنا البالغ للتقرير الذي قدمه الأمين العام إلى هذه الجمعية مشفوعا بالتوصيات التي يراها ضرورية. وفي حقيقة الأمر، فإن من مسؤولية الأمين العام أن يضمن أمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بهم، ويمكن للأحكام المعتمدة في هذا الشأن بالمقر وفي الميدان أن تفيدهم موظفي المساعدة الإنسانية بوجه عام أيضا.

ونعرب عن امتناننا للأمين العام على المهمة التي يقوم بها، وإن كانت هذه جزءا من مسؤوليتنا نحن الدول الأعضاء أيضا. وعلى هذا الأساس، يتقدم الاتحاد الأوروبي ومقدمو مشروع القرار بهذه المبادرة.

إننا نرحب بروح التعاون والتفاهم وتوافق الآراء التي أبدتها الوفود كافة عبر هذا العمل، مما مكّننا من التوصل إلى نتيجة مرضية تماما، وتتفق مع الواجبات المنوطة بنا.

كان الهدف، أولا، أن نشيد بالموظفين، أينما كانوا، وأن نعرب عن إدانتنا القوية لأية إجراءات تتخذ ضدهم في إطار ممارستهم لمهامهم. فمثل هذه الأعمال غير مقبولة، والمسؤولية الأساسية للدولة المعنية أن تمنع حدوثها، وفقا للقانون الإنساني الدولي، وكذلك تقديم مرتكبيها للعدالة، وخاصة باعتماد التشريعات اللازمة، وهو ما يطالب به نص مشروع القرار المقدم للجمعية هذا العام.

واسمحوا لي أن أعنتم هذه الفرصة أيضا لكي أذكر بكل أولئك الذين جادوا بأرواحهم في خدمة الإنسانية، أو في خدمة الأمم المتحدة، وهو ما يشير إليه تقرير الأمين العام بأسى. أما مشروع القرار الذي نؤشك على اعتماده فإنني

(ب) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق:

مشاريع قرارات (A/55/L.35/Rev.1، و A/55/L.36 و A/55/L.53 و A/55/L.55/Rev.1، و A/55/L.57، و A/55/L.59، و A/55/L.60، و A/55/L.61، و A/55/L.65، و A/55/L.66)

(ج) تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني:
مشروع قرار (A/55/L.63)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أذكر الجمعية بأن النقاش بشأن البند ٢٠ من جدول الأعمال وبنوده الفرعية قد جرى خلال الجلسة العامة الثانية والسبعين، المعقودة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/55/L.63، أود أن أسترعي انتباه الجمعية إلى خطأين فنيين.

اللغات الأصلية ينبغي أن تشمل الانكليزية والفرنسية بدلا من الانكليزية فقط.

في الفقرة ١١ من المنطوق، وبعد كلمات "٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤"، تستبدل واو العطف بفاصلة.

وأعطي الكلمة الآن لممثل فرنسا لتقديم مشروع القرار A/55/L.64.

السيد لفييت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وكل المشاركين في تقديم مشروع القرار المعنون "سلامة وأمن أفراد المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة" الوارد في الوثيقة A/55/L.64، يشرفني أن أقوم بعرض مشروع القرار المذكور.

أود في البداية أن أبلغ هذه الجمعية بأن البلدان التالية قد انضمت إلى قائمة مقدمي مشروع القرار: بلغاريا، توغو،

وفي هذا الإطار لاحظت، بتفاؤل، الالتزام الذي أظهرته الدول الأعضاء بمواصلة تعزيز النصوص الخاصة بهذا الموضوع في المستقبل، كما تتطلب الحالة. ويعيد الاتحاد الأوروبي التأكيد على امتنانه، خاصة لمقدمي المشروع، وتقديره للدعم والتعاون اللذين أظهرتهما جميع الوفود التي شاركت بنشاط في المفاوضات حول هذه المسألة الهامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدعو ممثل نيجيريا إلى تقديم مشروع القرار A/55/L.38/Rev.1.

السيد أوسيو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): شكرا سيدي الرئيس على منحي شرف عرض مشروع القرار A/55/L.38/Rev.1، المعنون "التعاون الدولي بشأن المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية في مرحلة الانتقال من الاغاثة إلى التنمية"، بالنيابة عن المقدمين الأصليين له، مجموعة الـ ٧٧ والصين والمكسيك.

ويشرف نيجيريا أيضا أن يتاح لها فرصة تيسير المشاورات الرسمية غير الرسمية بين مقدمي مشروع القرار الأصليين وشركاء آخرين - بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، ومجموعة اليابان والولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا، والاتحاد الروسي - والذي أبدى بعضها منذ ذلك الحين الاهتمام بالانضمام إلى قائمة مقدمي المشروع. ونحن على ثقة بأن القائمة ستواصل جذب المزيد من المشاركين. ولماذا ستواصل جذب المزيد من المشاركين؟ الإجابة ليست صعبة: كانت المفاوضات صريحة جدا، وكانت المرونة متبادلة، مما أدى إلى توافق الآراء.

الكوارث الطبيعية ليست صديقة للناس ولا هي دائما تصيب بلدا معينا. ودائما ما تهلك فيها أرواح الآلاف والكثير من الممتلكات، وكذلك مصادر الرزق، وبتكلفة باهظة جدا. والجدير بالملاحظة أن هذه الأحداث تقع في بلدان نامية، حيث مشاكل التنمية هائلة. وتجدر أيضا

أمل في أن يعزز الأمن الذي يحتاجونه كيما يتسنى لهم إنجاز مهامهم.

ومن بين العناصر التي تم تقديمها هذا العام ينبغي أن نذكر النداء الموجه إلى كل الدول لتشجيع قيام مناخ من الاحترام لكل موظفي الأمم المتحدة والأنشطة الإنسانية. ويؤكد النص أيضا على الحاجة إلى ضمان التدريب اللازم قبل نشر موظفين في الميدان يتعرضون للمخاطر، وكذلك تزويد الأمين العام بالوسائل اللازمة لهذا الغرض من أجل الموظفين العاملين تحت سلطته.

علاوة على ذلك، ترغب الجمعية العامة في التأكيد على الحاجة إلى منسق أممي متفرغ طوال الوقت، مثلما شدد على ذلك قرار سابق، والحاجة إلى تعزيز مكتبه ونظام أمن الأمم المتحدة الحالي. ونؤكد على أن هذه النوايا ينبغي تنفيذها على وجه السرعة وترجمتها إلى قرارات تتخذها الهيئات وثيقة الصلة استجابة لهذه الطلبات، وعلى أساس توصيات الأمين العام.

علاوة على ذلك، تمت الإحاطة علما بتقرير الأمين العام عن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، واقترح بأن تحيل الجمعية العامة مسألة النظر الشامل في هذه القضية إلى اللجنة السادسة بوصفها بندا محددًا في جدول أعمال الدورة السادسة والخمسين.

ختاما لكلمتي، اسمحوا لي أن أقدم تصويبا إيجابيا على مشروع القرار المعروض علينا في الوثيقة A/55/L.64. ففي الفقرة السادسة عشرة من الديباجة يقال إن عدد الدول الأطراف في اتفاقية ١٩٩٤ هو ٤٥، بينما هو الآن ٤٦، وهذا هو العدد الذي ينبغي تسجيله بوصفه الرقم الصحيح وقت الاعتماد. ونحن نرحب بهذا التطور، ونأمل أن يكون من الممكن اعتماد مشروع القرار هذا، حول موضوع ينبغي أن ينال تأييدنا جميعا، بتوافق الآراء.

وأود أن أشكر كل الذين شاركوا في المفاوضات على استعدادهم ومرونتهم، ولا سيما أولئك الذين سينضموا إلى قائمة مقدمي مشروع القرار.

السيد فورستروم (السويد) (تكلم بالانكليزية):
يشرفني أن أتقدم بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ" الوثيقة A/55/L.54، لعرض مشروع القرار هذا. ومنذ أن تم نشر مشروع القرار هذا، أصبحت البلدان التالية مشتركة في تقديمه: بلغاريا وجورجيا وشيلي وغواتيمالا.

وقد نوقش مشروع القرار هذا في مشاورات غير رسمية جرت يوم ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وقدمت مقترحات قيمة لتحسين النص، وتم التوصل إلى اتفاق بشأن جميع الفقرات. ويعرب وفد بلادي عن امتنانه للإسهامات التي قدمتها وفود أخرى، ويود أن يشكر سائر المشتركين في تقديم مشروع القرار والوفود الأخرى على روح التعاون والشراكة الطيبة التي سادت تلك المشاورات.

وفي مشروع القرار هذا، تشير الجمعية العامة إلى قراراتها السابقة بشأن هذا الموضوع وكذلك إلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتحيط علما بتقرير الأمين العام (A/55/82)؛ وترحب بالتقدم الذي أحرزه منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في مجال تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة؛ وتلاحظ الجهود التي يبذلها منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ وأعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لتنفيذ التوصيات الواردة في استنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليها سابقا.

الإشارة إلى حقيقة أن المسؤولية الرئيسية عن بدء وتنظيم وتنسيق وتنفيذ المساعدة الإنسانية تقع على عاتق الموجودين في كل بلد نامي. ولهذه الأحداث أيضا أهميتها، إذ أنها تعكس كل المكاسب التي تم تحقيقها من خلال الجهود الإنمائية للبلدان النامية. ولذلك لا يمكن أن تكون هناك مبالغة في التأكيد على الحاجة إلى التعاون الدولي.

وفي مواجهة تناقص تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وعبء الدين الخارجي، لا بد من النظر بجدية كبيرة في كل مشاكل التنمية الضخمة التي تعرقل جهود البلدان النامية لكي تصبح في وضع الاستعداد للكوارث، بل وحتى جهود تخفيف حدة آثار الكوارث، وذلك من أجل تعزيز جهود البلدان النامية.

لقد اكتشفنا - وهذه هي الحقيقة - أن الكوارث الطبيعية هي عامل تشترك البشرية في الاتفاق حوله. والكوارث الطبيعية هي سبب قوي للحاجة، ولا بد أن تتحد البشرية عند الحاجة.

وعلى هذا الأساس قررنا أن هناك حاجة إلى شراكة على الأقل بين حكومات البلدان المتضررة والمنظمات الإنسانية والوكالات المتخصصة وثيقة الصلة لتشجيع التدريب على التكنولوجيات وإمكانية الحصول عليها واستخدامها من أجل تعزيز القدرة على الاستعداد للكوارث الطبيعية والرد عليها وتعزيز نقل التكنولوجيات الحديثة والمعرفة اللازمة لها، خاصة إلى البلدان النامية، بشروط ميسرة وتفضيلية كما يتم الاتفاق عليه بشكل متبادل.

ومعروض على الجمعية مشروع قرار يحظى بتوافق الآراء حول فقراته الاثني والعشرين في المنطوق، والتي حددت المطلوب فعلة بأمل الحصول على التوجيه السليم من المبادئ التوجيهية ومن تقرير الأمين العام، والتي نأمل أن توجه مساعينا القادمة في هذا الصدد.

بوليفيا، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، جزر البهاما، الجمهورية الدومينيكية، الدانمرك، سانت لوسيا، السلفادور، سورينام، السويد، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، فنلندا، الكاميرون، كرواتيا، كوبا، كوستاريكا، لكسمبرغ، مصر، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، هولندا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بالإضافة إلى بلدي أنتيغوا وبربودا. وأود أن أضيف إلى تلك القائمة البلدان التالية: الأرجنتين واسبانيا وألمانيا وبلجيكا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وفنزويلا وكندا ومالطة ونيكاراغوا.

وعندما يتكلم المرء عن مشروع القرار هذا، فإنه يتكلم في الواقع عن الظروف المحفوفة بالمخاطر السائدة حاليا في منطقة الكاريبي - وعندما أقول الكاريبي فإنني لا أتكلم فقط عن الجزر الكاريبية، بل أنني أتكلم أيضا عن المناطق الساحلية القارية. ففي العام الماضي، على سبيل المثال، عانت فنزويلا من فيضانات شديدة. وغني عن القول إنه كثيرا ما تغيب عن البال حقيقة أن الأعاصير التي تهب على الخليج تعصف عادة بأجزاء شتى من المكسيك. ونحن نتعرض لعدد من الكوارث الطبيعية التي يمكننا أن نرى بوضوح أنها تتصل بارتفاع منسوب مياه البحر أو بغازات الدفيئة التي تؤثر علينا بالتأكيد. ونحن نرى هذه الآثار تتجلى في ارتفاع منسوب مياه البحر وتعرية مناطقنا الساحلية، مما يؤثر على قدرة بلداننا على المحافظة على مستويات معيشتها ونوعية الحياة فيها نظرا لأن الكثير منها يعتمد اعتمادا كبيرا على السياحة. وترى بعض البلدان الآن أن الشواطئ التي كانت تتباهى بها ذات يوم لم تعد الآن مناطق منشودة يختارها الأجانب للسياحة.

وبالإضافة إلى ذلك، نرى الآن أمرا يتجلى بوضوح فيما حدث لبليز. فبينما كان بوسعنا ذات يوم أن نتكلم عن البلدان الواقعة في نطاق حزام الأعاصير، فإن الأمر لم يعد

وترحب الجمعية العامة بعقد الجزء الثالث المتعلق بالشؤون الإنسانية من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الصيف الماضي، وتدعو المجلس إلى مواصلة النظر في سبل زيادة تعزيز الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية في دوراته المقبلة. وتدعو الجهات الفاعلة ذات الصلة للتعاون من أجل كفاءة تنفيذ استنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليها في السنوات الأخيرة.

وأخيرا، تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السادسة والخمسين، من خلال الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠١، تقريرا عن التقدم المحرز في تعزيز المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ.

وأود أن أضيف أننا أحطنا علما بالمذكرة التي قدمها الأمين العام فيما يتعلق بتحسين أداء واستخدام صندوق الطوارئ المركزي المتجدد وفقا للطلبات السابقة من الجمعية العامة، ونحن نتطلع إلى النظر في تلك المذكرة في الدورة المقبلة.

وياًمل وفد بلادي والوفود الأخرى المشتركة في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/55/L.54 في أن يكون من الممكن اعتماده بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل أنتيغوا وبربودا، الذي سيتكلم باسم الجماعة الكاريبية، ليعرض مشروع القرار A/55/L.35/Rev.1.

السيد لويس (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالانكليزية): كما قال رئيس الجمعية العمدة، فإنني أتكلم الآن باسم الجماعة الكاريبية لأعرض مشروع القرار A/55/L.35/Rev.1 المعنون "تقديم المساعدة الطارئة إلى بليز". وكما ورد في تلك الوثيقة، اشتركت البلدان التالية في تقديم مشروع القرار هذا: إكوادور، أيرلندا، البرازيل، بربادوس، بليز، بنن،

وقد تملكنا الدهشة هذا العام لما عانتها سورينام وبليز - والأخيرة هي موضوع مشروع القرار هذا بالذات - من أهوال كثيرة. ولهذا السبب أردنا أن يطلب مشروع القرار إلى الأمين العام أن يقدم لنا تقريراً. وقد أتاحت لنا هذه التقارير في الماضي أن نستخلص منها دروساً. وعندما يزور الناس الآن بعضاً من أراضيها، فإنهم ليتساءلون عن سر الشعب الذي يعيش هناك - عن سر حيويتهم وقدرتهم على استعادة نشاطهم - وهو الأمر الذي مكنهم من مواصلة حياتهم اليومية بدون أن يتأثروا عقلياً أو نفسياً بهذه الكوارث المستمرة. وأحد البلدان الكاريبية الذي لم يعان من الإعصار في الفترة ما بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٨٠، عانى من ستة أعاصير خلال السنوات الخمس الماضية.

وهذا هو نوع الخطر الذي يمر فيه سكان الكاريبي. ولهذا نطلب إلى الجمعية العامة إبداء التضامن والروح الإنسانية من جانب هذه المنظمة والمؤسسة المحيطة باعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء. فاعتماده سيبعث برسالة واضحة لجميع الشعوب، ولا سيما لشعب بليز، في هذا الوقت، مفادها أن له أصدقاء في مختلف أنحاء المعمورة لا يتعاطفون معه فحسب بل أنهم مستعدون أن يهبوا لمساعدته من خلال برلمان البرلمان في العالم. وإنني أحث على اعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل مدغشقر لكي يعرض مشاريع القرارات A/55/L.36 و A/55/L.53 و A/55/L.55/Rev.1 و A/55/L.66.

السيد باكونيريفو (مدغشقر) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أعرض أربعة مشاريع قرارات، في إطار البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال، وتتعلق بالبلدان التالية: جمهورية الكونغو الديمقراطية وموزامبيق والصومال وليبيريا.

كذلك الآن. فقد امتد أحد الأعاصير جنوباً ووصل إلى سورينام هذا العام، وفاجأ أناس كانوا يظنون أنهم بمأمن من الأخطار التي يواجهها جيرانهم الكاريبيون. حتى وإن كانت بليز قد خاضت من الناحية التقنية تجربة الأعاصير في الماضي، فإنها لم تكن تتوقع أي شيء. يمثل هذا الحجم الكبير. وحتى اليوم، ما زالت هناك مناطق من بليز غارقة تحت المياه نتيجة لما أحدثه إعصار كيث.

لهذا من المهم أن تتفهم الأمم المتحدة أبعاد هذه المشاكل من ناحية الكوارث الطبيعية، ليس فقط فيما يتعلق ببليز، بل أيضاً فيما يتعلق بمنطقة الكاريبي بمجملها. ولا يتوقف الأمر على الأعاصير وحدها. فمن جزيرتنا، أنتيغوا، يستحب النظر إلى الجنوب لمشاهدة الانفجارات البركانية المتدعة في مونتسيرات. ولكن ذلك يسبب في الواقع مشاكل كثيرة للشعب المحاصر في تلك الجزيرة الزمردية الجميلة. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد على مقربة من غرينادا بركان يقع تحت سطح البحر يعرف باسم "كيك إيم جيني" انفجر أربع مرات في عام واحد قبل أربع أو خمس سنوات.

وهكذا، فإننا مبتلون بكل هذه الكوارث الطبيعية. ولكننا نسعى بجد إلى مساعدة أنفسنا. وعندما تحدث هذه الكوارث، تسارع حكومات البلدان إلى تقديم مساعدات إلى المناطق المنكوبة. وهذا هو أحد المجالات التي تستخدم فيها قواتنا العسكرية استخداماً فعالاً جداً. وهم يُستخدمون أساساً لأغراض الإصلاح والتعمير، نظراً لأنه لا تتاح لنا مناسبات كثيرة يتعين إشراكهم فيها في قتال فعلي. وإلى جانب الهيئة الكاريبية للاستجابة الغوثية في حالات الكوارث الطارئة، التي تساهم فيها جميعاً، فإننا نتحلى بروح العمل الجماعي التي تدفعنا إلى العمل الفوري عندما يتأثر أحد بلداننا الشقيقة.

الأمم المتحدة الإنمائي في كينشاسا، الذي يعمل كمنسق لأنشطة منظومة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يشارك بالعمل على نحو وثيق في تصميم وتطوير وتنسيق وتنفيذ شتى المشاريع الإنمائية التي اضطلع بها في سياق مكافحة الفقر.

ويحدد تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/55/319، بدقة شديدة الحالة الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناننا للجهود التي بذلتها الأمم المتحدة بلا كلل، ولمنظمة الوحدة وقادة المنطقة الإقليمية للجهود الدؤوبة التي بذلوها بهدف تحقيق السلام والتنمية لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية الباسل. وآمل أملا صادقا أن يعتمد أعضاء الجمعية العامة مشروع القرار بتوافق الآراء.

وفيما يتعلق بموزامبيق، يرد مشروع القرار المعنون "تقديم المساعدة إلى موزامبيق" في الوثيقة A/55/L.53. وإنني أتكلم باسم مقدمي مشروع القرار. وبالإضافة إلى تلك البلدان المذكورة في مشروع القرار، انضمت البلدان التالية إلى المشاركين في تقديمه وهي: إسبانيا، وألمانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، وبلجيكا، وتوغو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والاندرك، وشيلي، وفنلندا، وكوبا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيوزيلندا، واليابان.

ومنذ عام ١٩٧٦، والجمعية العامة تعتمد بشكل منتظم قرارات تتعلق بتقديم المساعدة إلى موزامبيق، كجزء من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل مساعدة ذلك البلد ومساعدة شعبه في خضم محاولتهما تلبية احتياجاتهما الإنمائية والتعميرية. وقد وفرت هذه القرارات إطارا قضائيا وسياسيا لتقديم التعاون والمساعدة لموزامبيق من الجهات الثنائية والمتعددة الأطراف، الأمر الذي يسهم في تلبية

وإنني أتكلم باسم جميع البلدان المشاركة في تقديم مشاريع القرارات التي سننظر فيها الواحد تلو الآخر، وأسماء هذه البلدان مدرجة في مشاريع القرارات.

وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، يرد مشروع القرار المعنون "تقديم المساعدة الخاصة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتعمير في جمهورية الكونغو الديمقراطية" في الوثيقة A/55/L.36. وبالإضافة إلى البلدان المذكورة في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار: توغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وزامبيا، والكاميرون، ومدغشقر، وناميبيا، والولايات المتحدة الأمريكية.

إن مسألة تقديم المساعدة الخاصة من أجل الإنعاش الاقتصادي والتعمير في جمهورية الكونغو الديمقراطية ظلت مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة منذ عام ١٩٩٧ نظرا للأزمة السياسية السائدة في ذلك البلد. وقد استجابت الأمم المتحدة بشكل إيجابي بإنشاء صندوق استئماني، أنشئ أثناء اجتماع أصدقاء الكونغو في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لتيسير عملية الانتعاش، ما زال الشعب هناك يعاني بشجاعة تدعو إلى الإعجاب، من مشاق عملية طويلة من التحول السياسي كانت لها آثار مدمرة على الهياكل الاقتصادية، فضلا عن الخراب الناجم عن صراعين مسلحين متتاليين، الأمر الذي أعاق سرعة التعمير في البلاد وإعادة بناء الهياكل الاجتماعية الأساسية التي تلقت ضربة قاصمة من جراء سنوات الأزمة. ومن ثم بقيت جمهورية الكونغو الديمقراطية بلدا فقيرا ثقلا بالديون.

ونحن ندين بالعرفان الشديد للأمانة العامة للأمم المتحدة لأنها كفلت بقاء الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على قمة أولوياتها. والواقع أن مكتب برنامج

الدولي لأغراض التنمية والتعمير الوطنيين على الأمد الطويل . ونأمل أن يجدد المجتمع الدولي باعتماده مشروع القرار المذكور بتوافق الآراء التزامه بأن يهب لمديد العون لموزامبيق في سعيها للبناء على منجزاتها في إطار برنامجها الإنمائي.

أما عن الصومال فمعروض علينا مشروع قرار بعنوان "تقديم المساعدة من أجل الإغاثة الإنسانية والإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في الصومال"، وذلك في الوثيقة A/55/L.55/Rev.1، المؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وأتكلم باسم مقدمي مشروع القرار المذكورين فيه، وتضاف إليهم إريتريا وأيرلندا. وأرى أن مشروع القرار قيد النظر مماثل لغيره من القرارات التي جرى اعتمادها مؤخراً. بيد أنه يتضمن بعض الفقرات الجديدة بسبب التطور الذي طرأ على الحالة السياسية في الصومال وهو تطور إيجابي للغاية في أعقاب مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية، الذي عقد في عرته، بجمهورية جيبوتي، خلال الفترة من أيار/مايو إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، برعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، واضطلعت حكومة جيبوتي بتنظيمه وتيسير أعماله. وقد تمخض هذا المؤتمر عن اعتماد ميثاق انتقالي سار لمدة ثلاث سنوات، يتضمن إنشاء برلمان وطني انتقالي وتشكيل حكومة انتقالية. ومع ذلك فقد بقيت بعض الجماعات السياسية في الصومال خارج نطاق عملية عرته، مشكّلة بذلك تحدياً تلزم مواجهته. ونعرب عن تقديرنا الشديد لتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/55/415. وينبغي استكمال هذا التقرير لكي يعكس هذه التطورات السياسية في الصومال.

ونود أن نوجه شكرنا هنا في الجمعية العامة لجميع الدول وهيئات الأمم المتحدة ومنظماتها، ولغيرها من المؤسسات الدولية والمنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية التي مدت يد المساعدة للصومال. ولا يمكن بحال من الأحوال أن تزال خلال فترة قصيرة الآثار المشؤومة

الاحتياجات الأساسية للسكان وتنفيذ برنامج التنمية. فكانت موزامبيق في التسعينات، بدعم كبير من المجتمع الدولي، في سبيلها إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، كما يُظهر ذلك في بلاغة تقرير الأمين العام عن المساعدة المقدمة لموزامبيق، الوارد في الوثيقة A/55/317.

ورغم هذا فقد فتكت الأعاصير والفيضانات بموزامبيق مرة أخرى في بداية هذا العام، فأحدثت خسائر أليمة في الأرواح والممتلكات والهياكل الأساسية. ونقلت أخبار هذه الكارثة الطبيعية وما كان لها من أثر سيء على الحالة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في البلد دولياً على نطاق واسع.

وتطلب حكومة موزامبيق المساعدة من المجتمع الدولي بصفة عامة ومن الأمم المتحدة بشكل خاص لتمكينها من مواجهة هذه الكارثة الإنسانية وما ترتب عليها من عواقب. واتخذت الجمعية العامة مؤخرًا القرار ٩٦/٥٤، لام، بتوافق الآراء والذي وضع الإطار المناسب لإيصال المساعدة الإنسانية الدولية لموزامبيق. ونريد أن نشكر المجتمع الدولي على ما أبداه من المساندة والتضامن خلال هذه الأيام العصيبة.

وستظل موزامبيق تعاني من الأثر البالغ الناجم عن الفيضانات لعدة سنوات قادمة. فقد ألحقت هذه الكارثة الطبيعية الضرر بما كانت موزامبيق قد حققتة من نمو اقتصادي ملحوظ ومن تنمية مستدامة. يضاف إلى ذلك أن الكارثة تضعف برنامج الدولة للتنمية الاقتصادية في الأجل الطويل، رغم ما تبذله حكومة ذلك البلد وشعبه بالاسل من جهود جديرة بالثناء.

ويتوخى مشروع القرار الجاري تقديمه للجمعية العامة اليوم حشد المساعدة الإنسانية لأغراض برنامج إعادة البناء والانتعاش في أعقاب الأزمة، فضلاً عن حشد الدعم

المقدمة لبرنامج البلد للتعمير. وتتفق تماماً مع ما جاء في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/55/90، المؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، من أنه لا غنى عن أن يزداد وعي المجتمع الدولي بصفة عامة والجهات المانحة الرئيسية بصفة خاصة بالمشاكل التي تواجهها كل من ليبريا وهذه المنطقة دون الإقليمية في فترة ما بعد انتهاء الصراع.

وبالإضافة إلى هذا كله يحتاج شعب ليبريا إلى استتباب الاستقرار على الصعيد دون الإقليمي بوصفه أساساً يستند إليه استمرار تقديم الدعم الدولي لجهود التنمية في ليبريا.

نحن، مقدمي مشروع القرار هذا، نعرب عن امتناننا لجميع البلدان المانحة، والوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومؤسسات بريتون وودز والمنظمات غير الحكومية لمشاركتها في بعثة مشتركة عقدت اجتماعاتها في مونروفيا في الفترة من ١٥ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ لتقييم برنامج التعمير الوطني واستخدام الأموال المقدمة من المانحين لإعادة بناء ليبريا. ونرجو ممن لم يفوا بعد بتعهداتهم أن يفعلوا ذلك.

ونشكر الأمين العام على جهوده المتواصلة لتعبئة المساعدة الدولية لتنمية ليبريا وإعادة تعميرها.

وندعو جميع البلدان والمنظمات الحكومية الدولية إلى تقديم المساعدة لتيسير تنفيذ جهود بناء السلام في ليبريا في فترة ما بعد الحرب.

ومشروع القرار المعروض علينا، شأنه شأن القرارات السابقة، يمثل وثيقة تحظى بتوافق الآراء. وأرجو من الجمعية العامة اعتماده بدون تصويت.

وبهذا أختتم عرضي لمشاريع القرارات الأربعة المقدمة إلى الجمعية العامة لاعتمادها بدون تصويت.

الناجمة عن الأزمة الاجتماعية الاقتصادية والسياسية التي عانت منها الصومال لمدة طويلة. فسوف يستمر الشعور بها لعدد من السنين القادمة.

ويتوخى مشروع القرار الذي أعرضه على الجمعية العامة تقديم الدعم للحكومة الصومالية الانتقالية في الإجراءات التي تتخذها من أجل تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة في سياق عملية عرته، إذ أن إعادة السلام هي السبيل الوحيد الذي يتسنى من خلاله لهذا البلد أن يعمل في هدوء على تحقيق التعمير الوطني والتنمية الوطنية. ويمكن أن يحدث هذا بعد إقامة المؤسسات المدنية المناسبة ضمن نظام ديمقراطي. ونأمل باعتماد مشروع القرار المذكور أن يجدد المجتمع الدولي، من خلال الجمعية العامة، تأكيد عزمه على مساعدة الصومال في تحقيق التعمير والانتعاش.

ومشروع القرار A/55/L.66، فيما يتعلق بليبريا، عنوانه "تقديم المساعدة من أجل إنعاش ليبريا وتعميرها". ومرة ثانية أتكلم باسم مقدمي مشروع القرار المذكورين في تلك الوثيقة. ومن خلال الجهود الحاسمة التي بذلتها الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا، والأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية من أجل التعاون وصنع السلام، خرج شعب ليبريا من براثن سبع سنوات من الحرب الأهلية الطاحنة، وأجريت انتخابات ديمقراطية في حزيران/يونيه ١٩٩٧.

وفي غضون فترة الصراع وما بعد الحرب، قدمت كثير من البلدان الصديقة عاماً بعد عام مشاريع قرارات لدعم التعمير والإصلاح في ليبريا. ومن الواضح أن ليبريا ما زالت تواجه تحديات رهيبية في محاولتها إعادة بناء هياكلها الأساسية وإنعاش اقتصادها. وعلى الرغم من البرامج التي بدأتها الحكومة بقصد التوصل إلى المصالحة وإعادة البناء، فقد كان معدل التنمية دون المقبول، وتضاءلت المساعدة الدولية

المساعدة الإنسانية، وخاصة بتحسين آلية المناشدات الموحدة المشتركة فيما بين الوكالات. وفي ذلك الصدد، يدعو مشروع القرار الأمين العام إلى مواصلة جهوده لتعبئة المساعدة الإنسانية ليوغوسلافيا في الوقت المطلوب.

وأحد العناصر الهامة في مشروع القرار يتمثل في النداء الذي يوجهه إلى المجتمع الدولي لدعم حكومة يوغوسلافيا في جهودها الرامية إلى ضمان الانتقال من المساعدة الإنسانية الطارئة إلى الإنعاش الطويل الأجل، وإعادة التعمير والتنمية في البلد. ودور الأمم المتحدة هام أيضا في هذا الصدد. ومطلوب من المنظمة أن تواصل بذل جهودها لتقدير الاحتياجات الإنسانية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بغية إنشاء روابط فعالة بين الإغاثة الطارئة والمساعدة الطويلة الأجل ليوغوسلافيا.

ويولي مشروع القرار عناية كبيرة للسعي إلى إيجاد حلول طويلة الأجل لمشاكل اللاجئين، وخاصة من خلال العودة الطوعية إلى وطنهم وإعادة إدماعهم. وفي هذا السياق، يشدد مشروع القرار على أهمية تطوير التعاون الإقليمي للبحث عن حلول لتحسين حالة اللاجئين الصعبة.

ويعرض الاتحاد الروسي مشروع القرار هذا بالنيابة عن عدد كبير من المقدمين. وترد في مشروع القرار A/55/L.57 قائمة بأسماء ٣١ دولة. فبالإضافة إلى الاتحاد الروسي ويوغوسلافيا، تشارك أيضا في تقديم مشروع القرار بلدان الاتحاد الأوروبي، واتحاد الجمهوريات المستقلة وجنوب شرق أوروبا، وكذلك طائفة من الدول الأخرى التي تقدر الأفكار الواردة في مشروع القرار. وأود أن أشير مع الارتياح إلى أنه منذ إصدار مشروع القرار كوثيقة رسمية، أصبحت كوبا والنمسا والهند والولايات المتحدة الأمريكية واليابان أيضا من البلدان المشاركة في تقديمه. ونود أن نشكر المقدمين على دعمهم لمبادرتنا، وأن نعرب عن امتناننا للوفود

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي ليتولى عرض مشروع القرار A/55/L.57.

السيد إزاكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

إن الاتحاد الروسي، كما فعل في السنة الماضية، تشرف هذه السنة مرة أخرى بأن يعرض على الجمعية العامة مشروع القرار المتعلق بالمساعدة الإنسانية المقدمة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وقد مرت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بتغيرات جذرية في السنة الماضية. ومع ذلك، في ذات الوقت، لم تخف حدة المشاكل الإنسانية القائمة هناك. وكما يبين تقرير الأمين العام (A/55/416) عن حق، ستواجه جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مشاكل إنسانية كبيرة في المستقبل القريب، وربما يزداد كبر حجمها أيضا.

فيوغوسلافيا ما زالت تمثل نقطة عبور لعدد ضخم من اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا في أوروبا، يتألف من ٧٠٠ ٠٠٠ شخص تندهور حالتهم الاجتماعية والاقتصادية. وتجري التغييرات الديمقراطية في ظل خلفية تتسم بوجود حالة اقتصادية تُنذر بكارثة في البلد وتدهور بنيتها الاجتماعية الأساسية. والحالة فيما يتعلق بالطاقة وإمدادات الغذاء والتمويل حالة رهيبية بوجه خاص. وبعبارة أخرى، إن الحالة الإنسانية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تستدعي استمرار تقديم المساعدة الإنسانية - وفي معظم الحالات زيادتها - وخاصة بالنظر إلى اقتراب فصل الشتاء.

ولذلك فإن مشروع القرار هذا يدعو المجتمع الدولي إلى تقديم الإغاثة الإنسانية الطارئة إلى شعب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وخاصة خلال شهور الشتاء المقبلة. والأمم المتحدة - التي لها، بالإضافة إلى وكالاتها المتخصصة، وبالذات، مكتب منسق الشؤون الإنسانية، دور خاص تظطلع به في هذا الصدد - مدعوة إلى تعزيز التنسيق في منح

مشروع القرار هذا، فيما يتعلق بإغلاق المنشأة، دفعة جديدة للجهود المتضافرة من جانب منظومة الأمم المتحدة للتخفيف من آثار كارثة تشيرنوبيل.

أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا لكي يعرض مشروع القرارين A/55/L.59 و A/55/L.60.

السيد كوتشنسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية):

أود أن أعرب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، على تقييمكم العالي لأهمية القرار الذي اتخذته أوكرانيا بإغلاق محطة الطاقة النووية في تشيرنوبيل.

يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة مشروع القرار المعنون "المساعدة الاقتصادية لدول أوروبا الشرقية المتأثرة بالتطورات في منطقة البلقان" الوارد في الوثيقة A/55/L.59. ويسرني أن أعلن أن مشروع القرار هذا تشارك في تقديمه الوفود التالية: أذربيجان والأرجنتين وبلغاريا والجمهورية التشيكية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ورومانيا وسلوفاكيا وقبرص وهنغاريا والولايات المتحدة الأمريكية ويوغوسلافيا واليونان.

وأود أن أغتتم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا الصادق لجميع مقدمي مشروع القرار ولكل الوفود التي تمخضت مشاركتها الإيجابية في المشاورات غير الرسمية عن توافق الآراء بشأن صياغة نص هذا المشروع.

الغرض من المشروع الحالي، القائم على نص القرار التوافق الذي اتخذته الدورة الخامسة والخمسون للجمعية العامة، والذي تم تحديده لمراعاة التطورات الجديدة، واضح وجلي: مساعدة دول أوروبا الشرقية المتأثرة بالتطورات في منطقة البلقان على حل مشاكلها الاقتصادية الخاصة، لا سيما في مجال التجارة الإقليمية والعلاقات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بالملاحة في نهر الدانوب.

الأخرى على تعاونها وإسهاماتها البناءة في اتجاه التوصل إلى الاتفاق بشأن مشروع القرار.

ونثق بأن اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار هذا من شأنه أن يساعد حقا على الإسراع بتنسيق المساعدة الإنسانية والبدء في تعاون دولي واسع من أجل إنعاش وتنمية اقتصاد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بما في ذلك كوسوفو ومنطقة البلقان بأسرها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة

لممثل أوكرانيا ليعرض مشروع القرارين A/55/L.59 و A/55/L.60، أود أن أدلي ببضع ملاحظات بشأن إغلاق محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠.

لقد أثرت مأساة محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية، التي حدثت قبل ١٣ سنة تقريبا، على المنطقة الأوروبية بأسرها تقريبا - ولكن أكثر المناطق تأثرا هي أوكرانيا والمناطق المجاورة في بيلاروس والاتحاد الروسي - وتسببت في مشاكل معقدة طويلة الأجل. والمعاناة الإنسانية التي نتجت عن الحادثة لا يمكن قياسها، وأثرها البيئي، في جانب منه، لا يمكن إزالته. وقد كانت حادثة تشيرنوبيل كارثة تكنولوجية عالمية كبرى، ومنبهة للأذهان من نواح عديدة.

وسنبت بعد قليل في مشروع القرار A/55/L.60،

المتعلق بإغلاق محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية. وإننا جميعا نرحب بقرار جمهورية أوكرانيا القاضي بإغلاق محطة تشيرنوبيل غدا، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. فأوكرانيا بهذا الصنيع، تعمل وفقا لالتزاماتها بموجب مذكرة التفاهم الموقعة في أوتاوا في ١٩٩٥.

مشروع القرار المعروض علينا يدعو المجتمع الدولي لمواصلة تقديم الدعم لحكومة وشعب أوكرانيا والدول الأخرى المتأثرة. ويجدوني أمل صادق أن يعطي اعتماد

سيشهد العالم غدا حدثا يكتسب أهمية تاريخية دولية واسعة النطاق. وقد أكد على تلك الأهمية الأمين العام كوفي عنان في البيان الذي أدلى به أمس وكذلك رئيس الجمعية العامة في بيانه اليوم.

ففي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ستغلق أوكرانيا منشأة تشيرنوبيل، للطاقة النووية. وبتخاذ هذه الخطوة الهامة تكون بلادي قد أوفت بالتزاماتها بموجب مذكرة التفاهم الموقعة في أوتاوا في عام ١٩٩٥، وتسهم بذلك إسهاما هاما كبيرا في تحقيق السلامة النووية العالمية. لقد كان القرار صعبا بالنسبة لبلادي، سواء للظروف التي يمر بها الاقتصاد الوطني، وخاصة قطاع الطاقة، أو للآثار الاجتماعية المترتبة على إغلاق هذه المنشأة بالنسبة للعاملين فيها، وأيضاً لمن ترتبط حياتهم بمحطة توليد الطاقة النووية في تشيرنوبيل، ارتباطا وثيقا. وعلى ضوء هذه الخلفية، سيكون من الأهمية بمكان أن يرسل مشروع القرار هذا رسالة قوية لدعم المجتمع الدولي لقرار أوكرانيا التاريخي.

وبغية التصدي للمشاكل الناجمة عن إغلاق المنشأة، تحتاج أوكرانيا إلى موارد ضخمة لا تستطيع للأسف، أن توفرها بمفردها. ولقد قام المجتمع الدولي بالفعل بجهد كبير لمساعدة أوكرانيا في التخفيف من الآثار المترتبة على كارثة تشيرنوبيل والحد منها، ونحن نقدر تلك المساعدة بصدق. وفي الوقت نفسه، فإن مشروع القرار الحالي يشدد على أهمية مواصلة تقديم المساعدة الدولية لأوكرانيا للتصدي لنطاق المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناشئة والمنبثقة عن إغلاق منشأة تشيرنوبيل.

إن المشاكل المرتبطة بإغلاق منشأة توليد الطاقة النووية ليست قضية داخلية لأوكرانيا فحسب، أو قضية هم البلدان المتضررة وحدها. بل نعتقد أن هذه المسألة تستحق

وبغية تهيئة الظروف المؤاتية لحل هذه المشكلات، يدعو مشروع القرار جميع الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة لمساعدة الدول المتأثرة في جهودها من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي، والتنمية والتعاون الاقتصادي في الإقليم وفيما وراءه. ويشدد مشروع القرار على أهمية تنسيق استجابة المانحين وأن تقدم في الوقت المناسب متطلبات التمويل الخارجي لعملية إعادة البناء الاقتصادي والإصلاح والتنمية في منطقة البلقان، إلى جانب تقديم الدعم الاقتصادي للبلدان الأخرى المتأثرة في أوروبا الشرقية.

ويرحب مشروع القرار بالتغيرات الديمقراطية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والآثار الإيجابية المترتبة على ذلك بالنسبة للسلام والاستقرار والتنمية في جنوب شرقي أوروبا.

واسمحوا لي أن أعرب عن أملتي الصادق في أن يحظى مشروع القرار هذا بأكثر دعم ممكن وأن يعتمد بتوافق الآراء.

وأود كذلك أن أعتنم هذه الفرصة لكي أعرض مشروع قرار آخر ينطوي على أهمية خاصة بالنسبة لبلادي. مشروع القرار هذا عنوانه "إغلاق منشأة تشيرنوبيل للطاقة النووية"، ويرد في الوثيقة A/55/L.60.

نود أن نتقدم بالشكر إلى جميع الوفود على النهج التعاوني الذي أبدته خلال المشاورات، مما أتاح لنا وضع مشروع القرار بتوافق الآراء. ونحن ممتنون بصفة خاصة للمشاركين في تقديم المشروع. ويسرني أن أبلغ الجمعية العامة بأنه بعد إصدار الوثيقة A/55/L.60 انضمت البلدان التالية إلى قائمة المشاركين في تقديم مشروع القرار: أوزبكستان، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، قيرغيزستان، موناكو، اليابان.

١٩٩٨ حول المساعدة الاقتصادية الخاصة والطارئة إلى جزر القمر، وإلى تقرير الأمين العام عن ذلك الموضوع، ويشير على وجه الخصوص إلى اقتراح الأمين العام بوجوب إحالة القرار ١/٥٣ واو إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهدف البدء في برنامج إعادة إعمار وإصلاح حتى يتم بناء قاعدة للإنعاش الاقتصادي الوطني على أساس سليم.

وفي الفقرة ١ من المنطوق تلاحظ الجمعية العامة بارتياح تقرير الأمين العام عن المساعدة الاقتصادية الطارئة إلى جزر القمر. وفي الفقرة ٢ من المنطوق، تطلب الجمعية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي النظر في قرار الجمعية العامة ١/٥٣ واو بهدف البدء في برنامج إعادة إعمار وإصلاح حتى يتم بناء قاعدة للإنعاش الاقتصادي الوطني على أساس سليم. وتطلب الجمعية في الفقرة ٣ من المنطوق، أن يقدم الأمين العام تقريراً للجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين عن تنفيذ القرار الحالي من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ويتطلع وفد مصر، نيابة عن مقدمي مشروع القرار A/55/L.61، إلى دعم جميع الدول الأعضاء واعتماد المشروع بتوافق الآراء، مثلما حدث مع القرارين السابقين حول الموضوع ذاته.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثلة البرازيل لكي تعرض مشروع القرار A/55/L.65.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالانكليزية): أتشرف بعرض مشروع القرار المعنون "تقديم المساعدة إلى تيمور الشرقية من أجل الإغاثة الإنسانية والإصلاح والتنمية"، باسم ٢٩ مقدا لمشروع القرار ترد أسماؤهم في الوثيقة A/55/L.65.

واسمحوا لي بأن أعلن أن وفود الأرجنتين وأنغولا وأوغندا وبلغاريا وبنن وبوليفيا وجمهورية كوريا والرأس

اهتماما عالميا. وأوكرانيا التي تتحمل العبء الرئيس لهذه التحديات، تعتمد على تفهم ودعم المجتمع الدولي.

إن إغلاق محطة الطاقة هذه لا يمثل حذف بند تشيرنوبيل من جدول الأعمال العالمي؛ بل هو، بالأحرى، بداية مرحلة نوعية جديدة في التصدي للمشاكل المتعلقة بتشيرنوبيل. ومشروع القرار يبرز الأهمية التي يعقدها المجتمع الدولي على مواجهة هذا التحدي.

إننا نشاطر الرأي الذي عبر عنه الرئيس هولكيري في البيان الذي أدلى به صباح هذا اليوم، بأن اعتماد مشروع القرار هذا سيعطي زحماً جديداً للجهود المتضافرة من جانب منظومة الأمم المتحدة للتخفيف من آثار كارثة تشيرنوبيل والحد منها.

واسمحوا لي أن أعرب عن الأمل الصادق بأن يحصل مشروع القرار A/55/L.60 على أكبر تأييد ممكن وأن يعتمد بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر لكي يعرض مشروع القرار A/55/L.61.

السيد زكي (مصر) (تكلم بالانكليزية): يسعد الوفد المصري أن يعرض مشروع القرار A/55/L.61، المعنون "المساعدة الاقتصادية الخاصة والطارئة إلى جزر القمر"، باسم مقدمي المشروع - أفغانستان والإمارات العربية المتحدة والجزائر وجزر القمر والجمهورية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية وجيبوتي والسودان وعمان وقطر وكازاخستان والكويت والمغرب والمملكة العربية السعودية واليمن وبلادي مصر - بالإضافة إلى مدغشقر والسنغال وبوركينا فاسو.

يشير مشروع القرار في ديباجته إلى قراري الجمعية العامة ٣٠/٥١ واو المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ و١/٥٣ واو المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر

الاستقلال. ويشير إلى مشاركة التيموريين الشرقيين في جميع مراحل إعادة الإعمار، وإلى اجتماعات المانحين في طوكيو ولشبونة وبروكسل. ويتم التشديد بقوة على الحاجة إلى الرد على قضايا الأمن الغذائي والزراعة، والبنية الأساسية، والخدمات الصحية، والمدارس الابتدائية في تيمور الشرقية. كذلك يتضمن إشارات واضحة إلى الحاجة إلى جهود مستدامة ومعززة لمعالجة قضية اللاجئين التيموريين الشرقيين، بما في ذلك تسجيلهم وإعادة تم للوطن وإعادة توطينهم، وأيضاً إلى الحاجة إلى مناخ عمل آمن ومضمون في مخيمات اللاجئين.

أخيراً، يتضمن مشروع القرار توصية بأن تواصل الأمم المتحدة معالجة احتياجات إعادة الإعمار والتنمية في تيمور الشرقية ويطلب من الأمين العام إعداد تقرير حول القضية لكي تنظر فيه الجمعية العامة في أول دورة قادمة لها.

أود أن أطلب إدراج التوصيات التالية في الوثيقة A/55/L.65 لكي تتطابق مع النص المتفق عليه الذي تم تقديمه إلى الأمانة العامة.

في السطر الثاني من الفقرة الخامسة من المنطوق، بعد عبارة "جهودها الرامية إلى" وقبل عبارة "للبنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والإدارية"، ينبغي استبدال العبارة الحالية بالعبارة التالية: "تعزيز تملك التيموريين الشرقيين للبنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والإدارية ومشاركتهم فيها، المعروفة بمصطلح "التيمرة" في تيمور الشرقية". وبهذا التصويب يكون نص الفقرة الخامسة من المنطوق كما يلي:

"تحت منظمات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية على مواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز تملك التيموريين الشرقيين للبنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والإدارية

الأخضر وسلوفينيا وقبرص وكولومبيا وناورو والنمسا واليونان أعربت أيضاً عن رغبتها في المشاركة في تقديم مشروع القرار هذا.

يعالج مشروع القرار هذا احتياجات الإغاثة الإنسانية والإصلاح والتنمية في تيمور الشرقية. ويدعو إلى استمرار دعم المجتمع الدولي لخفض متطلبات المساعدة الإنسانية في تيمور الشرقية، ويشدد على الحاجة العاجلة إلى جهود مستدامة ومعززة لحل قضية اللاجئين التيموريين الشرقيين بشكل فعال وشامل.

وينظر إلى قضية الإغاثة الإنسانية في الإطار الأكثر اتساعاً الخاص باحتياجات تيمور الشرقية للتنمية وإعادة الإعمار في فترة انتقالها إلى الاستقلال. ويولي مشروع القرار هذا أهمية كبيرة للحاجة إلى تعزيز تملك التيموريين الشرقيين ومشاركتهم في جميع القطاعات، وكذلك بناء القدرات، ويشجع على تقديم المساعدة الدولية في مجالات مثل الزراعة والبنية الأساسية والصحة والتعليم.

وتتضمن الديباجة إشارات إلى قرارات من الجمعية العامة ومجلس الأمن وثيقة الصلة، وإلى إنشاء إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في تيمور الشرقية وإلى ولايتها، وإلى الرد الدولي في الوقت المناسب على الأزمة الإنسانية، وإلى التقدم المحرز في خفض احتياجات المساعدة الإنسانية في تيمور الشرقية. ويرحب بالجهود المبذولة في هذا المجال، ويعترف بالتحديات الكبيرة التي يتعين مواجهتها، ويؤكد على الحاجة إلى استمرار الدعم لتنفيذ برامج إعادة التوطين وإعادة للوطن ولانتقال من الإغاثة إلى التأهيل والتنمية، استعداداً للاستقلال.

وفي المنطوق، يشجع مشروع القرار هذا بشكل عام المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة على مواصلة التعاون لمعالجة احتياجات الإغاثة الإنسانية الباقية ودعم الانتقال إلى

مشروع القرار، بأن أعرض المشروع المعنون "المساعدة إلى الشعب الفلسطيني"، الوارد في الوثيقة A/55/L.63. وبعد نشر مشروع القرار هذا، انضمت البلدان التالية إلى المشتركين في تقديمه: توغو وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وقبرص.

في الظروف المأساوية الحالية يود مقدمو مشروع القرار هذا التشديد على الأهمية الخاصة لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.

ومن خلال مشروع القرار هذا، تعرب الجمعية العامة عن تقديرها للأمين العام السيد كوفي عنان ولتنسيق الأمم المتحدة الخاص بعملية السلام في الشرق الأوسط السيد تيري رود - لارسن. وتعرف الجمعية العامة أيضا عن تقديرها للدول الأعضاء، والهيئات التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية لجهودها المستمرة في تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. ويرحب النص بشكل خاص باجتماع لجنة الاتصال المخصصة المعقود في لشبونة في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٠. فعقد اجتماعات مشاهمة يجعل من الممكن تنسيق الجهود الدولية لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.

وهذا الجهد ينبغي أن يستمر. ولهذا، تناشد الجمعية العامة جميع الأطراف أن يكتفوا مساعدتهم بغية تلبية الاحتياجات الملحة للشعب الفلسطيني وفقا للأولويات التي تحددها السلطة الفلسطينية مع التركيز على إقامة المؤسسات وبناء القدرات الوطنية. وفي هذا السياق، تحت الجمعية العامة الجهات المانحة الدولية أيضا على التعجيل بإيصال المساعدات التي تعهدت بتقديمها إلى الشعب الفلسطيني. ويدعو هذا النص الدول الأعضاء إلى فتح أسواقها للمنتجات الفلسطينية التصديرية بأفضل الشروط الممكنة.

ومشاركتهم فيها، المعروفة بمصطلح "التيمرة" في تيمور الشرقية، وتشدد، في هذا الصدد، على الحاجة لبناء القدرات في مجالات شتى مثل التعليم والصحة والزراعة والتنمية الريفية والقضاء والحكم السليم والإدارة العامة والأمن والقانون والنظام؛".

وفي السطر الخامس من الفقرة الثالثة عشرة من المنطوق، ينبغي إضافة فاصلة بعد عبارة "أولئك اللاجئين" حتى يصبح نص الفقرة كما يلي:

"تؤكد الحاجة الملحة لقيام حكومة إندونيسيا وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والمجتمع الدولي ببذل جهود مستمرة وتعزيز هذه الجهود بغية إيجاد حل فعال وشامل لقضية لاجئي تيمور الشرقية وذلك بإعادة جميع أولئك اللاجئين إلى أوطانهم أو إعادة توطينهم في ظروف تسود فيها السلامة والأمن في جميع المراحل وبناء على قراراتهم الطوعية، من خلال جهود حكومة إندونيسيا لكفالة أمن فعلي في مخيمات تيمور الغربية، وإجراء عملية تسجيل موثوق بها وخاضعة للرقابة الدولية وبتحقيق ودعم المصالحة بين جميع التيموريين الشرقيين؛".

ونأمل أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار المعنون "المساعدة إلى تيمور الشرقية من أجل الإغاثة الإنسانية والإصلاح والتنمية" بدون تصويت، مثلما حدث العام الماضي عندما تم تناول هذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدعو ممثل فرنسا، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، إلى عرض مشروع القرار A/55/L.63.

السيد دوتريو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أتشرف بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والمشاركين الآخرين في تقديم

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/55/L.38/Rev.1؟
اعتمد مشروع القرار A/55/L.38/Rev.1 (القرار ١٦٣/٥٥).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/55/L.54 عنوانه "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ".

وقبل أن نشرع في البت في مشروع القرار هذا، أود أن أعلن أن البلدان التالية انضمت، بعد صدوره، إلى المشتركين في تقديمه: إسرائيل وأوكرانيا وبييلاروس.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/55/L.54.
اعتمد مشروع القرار A/55/L.54 (القرار ١٦٤/٥٥).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/55/L.35/Rev.1 المعنون "تقديم المساعدة الطارئة إلى بلير".

قبل الشروع في البت في مشروع القرار هذا، أود أن أعلن أن البلدان التالية انضمت، بعد عرضه، إلى المشتركين في تقديمه: البرتغال، والجماهيرية العربية الليبية، وكولومبيا، وهولندا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/55/L.35/Rev.1؟
اعتمد مشروع القرار A/55/L.35/Rev.1 (القرار ١٦٥/٥٥).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/55/L.36 عنوانه "تقديم المساعدة الخاصة من أجل

ويكرر النص التأكيد على أنه لكي تكون المساعدة فعالة، فمن الضروري أن تصل المساعدة إلى مقصدها دون عوائق. وبشكل أعم ينبغي ضمان حركة الأشخاص والسلع. ومن المهم أيضا أن ينفذ بروتوكول باريس بشأن العلاقات الاقتصادية الثنائية، بحيث يمكن بشكل خاص الإفراج الكامل والفوري عن إيرادات الضرائب غير المباشرة المستحقة للسلطة الفلسطينية. فلا بد من أن يكون بوسع السلطة الفلسطينية أن تستفيد استفادة كاملة من مواردها المالية.

وعلى الرغم من الأحداث المساوية التي وقعت في تلك المنطقة، يأمل مقدمو مشروع القرار هذا أن يُعتمد بتوافق الآراء وأود أن أشكر كل الأطراف المعنية على روح الصراحة التي تجلت خلال المفاوضات بشأن صياغة هذا النص التي قادها الاتحاد الأوروبي والتي اتسمت بالصعوبة في بعض الأحيان. ومن شأن اعتماد مشروع القرار الهام هذا دون تصويت أن يمثلبادرة إيجابية في الظروف الحالية. وفي رأينا، أن هذه المبادرة ستتمشى مع الرغبة المشتركة في استئناف الحوار بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في ١١ مشروع قرار في إطار البنود الفرعية (أ) و (ب) و (ج) من البند ٢٠ من جدول الأعمال.

وتبت الجمعية العامة أولا في مشروع القرار A/55/L.38/Rev.1 المعنون "التعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية في مرحلة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية".

وقبل البت في مشروع القرار هذا، أود أن أعلن أن البلدان التالية انضمت، بعد صدوره، إلى المشتركين في تقديمه: الأرجنتين واندونيسيا وبلغاريا والجزائر وجنوب أفريقيا والسودان وغابون وغامبيا وغواتيمالا وكوبا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/55/L.57 عنوانه "تقديم المساعدة الإنسانية إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية".

أود أن أعلن أن جورجيا انضمت بعد صدور مشروع القرار إلى مقدميه.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/55/L.57؟

اعتمد مشروع القرار A/55/L.57 (القرار ١٦٩/٥٥).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/55/L.59 عنوانه "تقديم المساعدة الاقتصادية إلى دول أوروبا الشرقية المتضررة من التطورات الحاصلة في منطقة البلقان".

وقبل أن نشرع في البت في مشروع القرار، أود أن أعلن أن جمهورية مولدوفا انضمت إلى مقدميه بعد صدوره.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/55/L.59؟

اعتمد مشروع القرار A/55/L.59 (القرار ١٧٠/٥٥).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/55/L.60 عنوانه "إغلاق منشأة تشيرنوبيل للطاقة".

وقد انضمت كازاخستان ولاتفيا ومنغوليا إلى مقدمي مشروع القرار بعد صدوره.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/55/L.60؟

اعتمد مشروع القرار A/55/L.60 (القرار ١٧١/٥٥).

الانتعاش الاقتصادي والتعمير في جمهورية الكونغو الديمقراطية".

قبل أن نشرع في البت في مشروع القرار هذا، أود أن أعلن أن زامبيا انضمت، بعد صدوره، إلى المشتركين في تقديمه.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/55/L.36؟

اعتمد مشروع القرار A/55/L.36 (القرار ١٦٦/٥٥).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/55/L.53 عنوانه "تقديم المساعدة إلى موزامبيق".

قبل أن نشرع في البت في مشروع القرار هذا، أود أن أعلن أن البلدان التالية انضمت، بعد صدوره، إلى المشتركين في تقديمه: بوتسوانا والجمهورية العربية الليبية وزامبيا وزمبابوي وكندا والنمسا وهولندا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/55/L.53؟

اعتمد مشروع القرار A/55/L.53 (القرار ١٦٧/٥٥).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/55/L.55/Rev.1 عنوانه "تقديم المساعدة من أجل الإغاثة الإنسانية والإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في الصومال".

وقبل الشروع في البت في مشروع القرار، أود أن أعلن أن بلجيكا وجيبوتي انضمتا، بعد صدوره، إلى مقدميه.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/55/L.55/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار A/55/L.55/Rev.1 (القرار ١٦٨/٥٥).

إسرائيل ملتزمة بهدف تعزيز النمو الاقتصادي والرفاه للشعب الفلسطيني، الذي نرى أنه استثمار من أجل تحقيق مستقبل أفضل لشعوب المنطقة. وقد ترجم هذا الهدف إلى مكون أساسي للسياسة الإسرائيلية، التي تتضمن تقديم مساعدة اقتصادية مباشرة للفلسطينيين، والتعاون في مجال التنمية وتنفيذ طائفة متنوعة كبيرة العدد من المشاريع التي أثمرت عن نتائج هامة من الناحية العملية.

إننا نرحب بالجهود المتضافرة التي تبذلها الدول الأعضاء والمؤسسات المالية - الدولية. والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية للمساعدة في الجهود الإنمائية. وتعاون إسرائيل تعاوناً تاماً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، علاوة على منظمات دولية أخرى، في تنفيذ برامج تستهدف تحسين ظروف حياة الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن إسرائيل تشارك في الأمل في أن يتمكن منسق الأمم المتحدة الخاص في هذه المجالات من المساعدة في مجال النمو الاقتصادي الحيوي، وفي مجال إثراء الاستثمار في المستقبل. وإسرائيل على استعداد للتعاون مع المنسق الخاص في هذا المجال.

ومشاركة إسرائيل في توافق الآراء حول القرار يجب ألا تؤول بأنها تنطوي على موقف معين فيما يتعلق بالوضع الراهن للمناطق المشار إليها "بالأراضي المحتلة". فضلاً عن أن تأييدنا للقرار لا يحمل أية مضامين فيما يختص بموقف إسرائيل من الوضع الدائم لهذه الأراضي، التي هي موضع تفاوض بين إسرائيل والفلسطينيين في إطار المفاوضات حول الوضع النهائي، والتي نأمل في العودة إليها بأسرع ما يمكن، وفقاً للاتفاقات المبرمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

لقد حدث تغيير هذا العام في نص القرار، وأنا أشير إلى حرية مرور المعونة وحرية حركة الأشخاص والسلع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/55/L.65 عنوانه "تقديم المساعدة من أجل الإغاثة الإنسانية والإصلاح والتنمية في تيمور الشرقية".

وبعد صدور مشروع القرار انضمت البلدان التالية إلى مقدميه: أوغندا، وبلغاريا، وبنن، وبوليفيا، وقيرص، وكولومبيا، وناورو.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/55/L.65 بصيغته المنقحة شفويًا من ممثلة البرازيل؟

اعتمد مشروع القرار A/55/L.65 (القرار 172/55).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية العامة في مشروع القرار A/55/L.63 المعنون "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني".

وبعد صدور مشروع القرار انضمت بيلاروس، وسلوفينيا، وغينيا، وموناكو، والنرويج إلى مقدميه.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/55/L.63؟

اعتمد مشروع القرار A/55/L.63 (القرار 173/55).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين الراغبين في تعليق التصويت أود أن أذكر الأعضاء بأن بيانات تعليق التصويت محددة بـ ١٠ دقائق وتبدليهما الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة لممثل إسرائيل.

السيد شاشام (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): انضمت إسرائيل هذا العام، كما فعلت في الأعوام الماضية، إلى توافق الآراء على القرار المعنون "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني"، وأود أن أوضح موقفنا في هذا الخصوص.

القادم. ويعرف الأعضاء أن البند الفرعي (د) سينظر فيه صباح الثلاثاء المقبل، ١٩ كانون الأول/ديسمبر، إلى جانب البند ٤٦ من جدول الأعمال.

البند ٥٤ من جدول الأعمال

إعلان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية بشأن الهجوم العسكري الجوي والبحري على الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية الذي قامت به حكومة الولايات المتحدة الحالية في نيسان/أبريل ١٩٨٦

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أفهم أنه يمكن، بعد المشاورات اللازمة، إرجاء النظر في هذا البند إلى الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في إرجاء النظر في هذا البند وإدراجه في جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا نظرنا في البند ٥٤ من جدول الأعمال.

البند ٥٥ من جدول الأعمال

العدوان الإسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية وآثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وعدم انتشار الأسلحة النووية، والسلم والأمن الدوليين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أفهم أنه يستحسن إرجاء النظر في هذا البند إلى الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إرجاء النظر في هذا البند وإدراجه في جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والخمسين؟

تقرر ذلك.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أؤكد أنه على الرغم من الأزمة الأخيرة، فقد واصلت إسرائيل، بل ووسّعت نطاق تدفق المساعدة الإنسانية والغذائية للمناطق الخاضعة لإدارة السلطة الوطنية الفلسطينية. وعلاوة على ذلك فإن حركة السلع والأشخاص عبر إسرائيل والمناطق التي تديرها إسرائيل غير مقيدة إلا بقدر تأثير تلك الحركة على الأمن بصورة مباشرة.

وقد وردت إشارة في نص هذا العام أيضا في الفقرة ١١ إلى ضرورة مواصلة تنفيذ أحكام الاتفاقات المؤقتة الموقعة بين إسرائيل والفلسطينيين. ونحن نرحب بهذه الإضافة في نص القرار. فهي تعزز اعتقادنا بأن الاتفاقات الإسرائيلية الفلسطينية المؤقتة تظل سارية حتى تحقيق الوضع النهائي بيننا وبين الفلسطينيين، الذي نأمل أن يحدث في المستقبل القريب. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر التأكيد على احترام إسرائيل الكامل لهذه الاتفاقات وامتثالها لها، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالإفراج عن إيرادات الضرائب المستحقة للفلسطينيين التي حولتها إسرائيل بالفعل للسلطة الفلسطينية عن فترة الشهور من كانون الثاني/يناير حتى تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الوحيد لتعليل التصويت بعد اعتماد القرار.

وبهذا نكون قد اختتمنا نظرنا في البند الفرعي (أ) في إطار البند ٢٠ من جدول الأعمال.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ج) من البند ٢٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): من المتوقع أن تبت الجمعية في مشاريع القرارات الأخرى المقدمة أو التي ستقدم في إطار البند ٢٠ وبند الفرعي (ب) في الأسبوع

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا نظرتنا في البند ٥٥ من جدول الأعمال.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بالإضافات التالية لبرنامج عمل الجمعية العامة.

صباح الثلاثاء، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، سنتناول الجمعية العامة البند ١٧ (ح) من جدول الأعمال المعنون "تعيين أعضاء في لجنة المؤتمرات"، والبندين ٢٠ (د) و ٤٦ من جدول الأعمال، فيما يتعلق بأفغانستان، وستتناول إضافة إلى ذلك البند ٤٩ من جدول الأعمال المعنون "الحالة في تيمور الشرقية خلال انتقالها إلى الاستقلال".

وصباح الأربعاء، سنتنظر الجمعية العامة في تقارير اللجنة الثانية.

وأود الآن أن أذكر الوفود بأننا نقرب سريعاً من نهاية هذا الجزء من الدورة الخامسة والخمسين. وآمل أن تتناول الجمعية العامة قبل نهاية الأسبوع القادم جميع المسائل المتعلقة من هذا الجزء من الدورة والمتعلقة بالبنود التي ينظر فيها في جلسات عامة مباشرة.

وفي هذا الصدد، مازال لدينا عدد من مشاريع القرارات المتعلقة في إطار بنود الجلسات العامة. وأحث الأعضاء لذلك بشدة على تقديم مشاريع القرارات المذكورة في موعد أقصاه غداً، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. أما مشاريع القرارات التي تقدم في موعد لاحق، لا سيما تلك التي يمكن أن تترتب عليها آثار في الميزانية البرنامجية، فقد تتعرض لعدم البت فيها قبل نهاية الأسبوع القادم.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا نظرتنا في البند ٥٥ من جدول الأعمال.

البند ٥٦ من جدول الأعمال

آثار احتلال العراق للكويت وعدوانه عليها

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أفهم أنه يستحسن إرجاء النظر في هذا البند إلى الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في إرجاء النظر في هذا البند وإدراجه في جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا نظرتنا في البند ٥٦ من جدول الأعمال.

البند ٥٧ من جدول الأعمال

تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أفهم أنه لا يوجد طلب للنظر في هذا البند خلال الدورة الحالية. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إرجاء النظر في هذا البند وإدراجه في جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا نظرتنا في البند ٥٧ من جدول الأعمال.

البند ٥٨ من جدول الأعمال

بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إرجاء النظر في هذا البند وإدراجه في جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والخمسين؟